تعزيز التنمية

منذ عشرين عاماً مضت ابتكرت إحدى اللجان الدولية شعاراً وطورت أسلوباً جديداً للتفكير، أين نحن الآن؟

اللجنة الدولية التي كلفتني الأمم المتحدة بتكوينها ورئاستها – منذ عشرين عاماً – تضع تحت نظركم النتائج التي توصلت إليها بعد سنوات من العمل الجاد والتعلم والخبرة المشتركة.

ويبدو الكتاب الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" بسيطاً وذلك هو العنوان الذي وجدناه ملائماً، إذ أنّه يتناول فكرة الحفاظ على بقائنا معاً، الدول الغنية إلى جانب الدول الفقيرة. وقد ظهر الكتاب في مرحلة من تاريخنا حين تنامى الوعي بأننا شركاء فى عالم واحد، وأنّنا نخاطر بتجاوز كل الحدود ما لم نبادر إلى ترشيد استخدام مواردنا الطبيعية على نحو يكفل استمرارها على المدى البعيد لتكفي احتياجات كوكبنا. لكن من الواضح أيضاً أنّ السواد الأعظم من سكان العالم لا يساهمون إلا بقسطٍ يسير في هذا الاستخدام المفرط لمواردنا المحدودة. إنّ عدم تكافؤ الفرص وغياب عدالة التوزيع هما لُبُّ المشكلة.

لقد صاغت اللجنة – في إطار مفهوم التنمية المستدامة – التحديات ذات الصلة بالوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم. وينطوي المفهوم السياسي الجديد على فكرة المساواة والعدالة بين الأجيال بعضها البعض وبين أبناء الجيل نفسه.

لقد وضعت اللجنة التقرير على أساس مقاربة شمولية كلية. وقد تناولنا دور الاقتصاد الدولي وكذلك دور السكان والتعليم والغذاء والأمن والجنس البشرى والأنظمة الإيكولوجية والطاقة والصناعة والتحديات الحضرية والمحيطات والفضاء وقارة أنتراكتيكا. كما درسنا حاجتنا إلى تنظيم المجتمع الدولي بناءًا على ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية.

ولقد خلصت اللجنة إلى أنّه ينبغي التخلص بشكلٍ أساس من ربقة الفقر المتوطن والفقر المتفشي والمدقع قبل أن نتحدث عن التقدم، كما ينبغي القضاء على هذا الفقر قبل أن ندّعي لأنفسنا النجاح. إنّ الفقر يعد وصمة في جبين البشرية حيث إنّه يؤدي إلى تدني الأحوال البشرية وتدهور الأحوال البيئية.

ولقد خبرنا أثناء عمل اللجنة كوارث صناعية ونووية، كما عشنا أيضاً التهديدات المتزايدة لطبقة الأوزون والمجاعات والجفاف وتزايد الأمراض الوبائية. ومما أدهش الكثيرين أنّ التقرير لم يرسم صورة قاتمة توحي باليأس أو الهزيمة، بل أنّه نقل رسالة قوية تبشر بالأمل. ورغم أنّ الجنس البشري امتلك المقدرة – دون شك – على الإخلال بالتوازن العالمي بينه وبين المحيط الحيوي إلا أنّه لا يملك القدرات والإمكانات الكبيرة التي تكفل إنقاذ هذه العلاقة الهشة. وقد قبل العالم هذا التحدي وذهب إلى مؤتمر قمة الأرض فى ريو 1992.

ولقد عشنا الآمال العريضة في مؤتمر القاهرة للسكان واستمعنا إلى ملايين الأصوات المطالبة بالحرية والمساواة في مؤتمر المرأة فى بكين. ثم سعدنا بكل الانتصارات وشعرنا بالأسى لكل الهزائم التي واجهتنا فى كيوتو.

ومن هناك، ومن تجمعات متعددة قصدنا نيويورك حيث تبنينا أهداف تنمية الألفية التي سوف تظل إلى جانب الأهداف الأخرى للتنمية المنارة التي نسترشد بها. وفي جوهانسبرج أعربنا عن الشعور بالإحباط ونفاد الصبر لكننا نجحنا فى نقل القضايا إلى قمة العالم في عام 2002.

وفي الحقيقة كانت هناك فترات من التباطؤ والاسترخاء، إلا أنّه – بعد عشرين عاماً ولحسن الحظ – يمكننا القول بثقة إننا حققنا تقدماً في عدة مجالات. ولا يزال الفقر هو التحدي الأكبر. يبلغ عدد سكان الأرض ستة بلايين نسمة يتعايشون على هذا الكوكب الهش ومعظم هؤلاء السكان يفتقرون بشدة إلى الغذاء والماء والأمن اللازم. ولحسن الحظ فإنّ كثيراً من الدول تتمتع بنمو اقتصادي حثيث. وعلى النقيض من ذلك فإنّ دولاً كثيرة في أفريقيا تجد نفسها فى حلقة مفرغة من النمو السلبي وتعاني من كونها على هامش الاقتصاد العالمي.

بقلـــم: جرو هارليم براندتلاند

المستـــدامـــــة

لكن مئات الملايين من السكان يهجرون أودية اليأس تطلعاً إلى قمم العدالـــة والرخاء ولاسيما في آسيا. وهذا هو التوسع الأهم فيما يتعلق بالرفاهية والرخاء في حياتنا بل وربما في التاريخ كلّه.

مازال هناك تمييز ومعاملة غير آدمية ومهينة للكرامة ضد الفتيات والسيدات في بعض الدول والثقافات. لكن التوجهات تشير إلى الاتجاه الصحيح وخاصـــةً فيما يتعلق بتعليم الفتيات. إذَنْ ما هي الدول التي تتميز بمعدلات نمو أعلى؟ تلك هي الدول التي توفر فرصاً متكافئة. إنّ المساواة بين الجنسين تحقـــق ميـــزات تنافسية.

إنّ إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب في الدول النامية آخـــذة فـــى الازدياد. وعلى المستوى العالمي فإنّ هدف تنمية الألفية الخاص بتحقيق عدالـــة تقسيم حصة المياه بين الشعوب التي لا يتسنى لها الحصول على مياه صـــالحة للشرب ربما يتحقق، لكن نسبة النجاح في آسيا ربما تكون أعلى ممـــا ســـوف تكون عليه في أفريقيا. كما تزداد إمكانية الحصول علـــى خـــدمات الـــصرف الصحي الأساسية بتمكين المحرومين من هذه الخدمات من الحصول عليها قبـــل عام 2015، لكن ليس بالسرعة الكافية التي تتناسب مع هدف تنميـــة الألفيـــة. ومازالت ندرة المياه وتلوثها وفرط استخدام مـــصادر الميـــاه الجوفيـــة تمثـــل مشكلات قائمة في كثير من الدول والأقاليم. ويعتقد الكثيرون أنّ هذه المـــشكلة أكثر خطورة من مشكلة التغيرات المناخية.

وخلال خمس سنوات من السنوات العشرين التي نسترجعها شَرُفت بالعمل في رئاسة منظمة الصحة العالمية (WHO). ولقد تلقيت مؤخراً دعوة جديدة عقـــب قبولي طلب أمين عام الأمم المتحدة بأن أكون أحد ثلاثة مبعوثين خاصين لشئون التغيرات المناخية، ولقد عبّرت عن تقديري له حيث إنّه يولي قـــضية المنـــاخ اهتماماً شديداً منذ بداية توليه منصبه. إنّ قيادته أساســـية وكثيـــر منـــا ســـوف يدعمونه ويقفون إلى جانبه.

ثمة تحديات كثيرة تتعلق بالتنمية المستدامة يمكن مواجهتها داخل القطاعـــات والدول، وكثير منها يمكن مواجهتها من قبل الدولة بمفردها أو مجموعـــة مـــن الدول. إلا أنّ ذلك لا ينطبق على قضية التغيرات المناخية. إنّنا ســـوف نكـــون جميعاً ضحايا هذه التغيرات، ولن ينجو أحد من آثارها، ولا يـــستطيع أحـــد أن يوفر الحماية.

وقد عُرضت نظريات حول التأثير الفيزيائي لثاني أكسيد الكربـــون (CO_2) على المناخ العالمي منذ ما يربو على مائة عام. ومنذ عشرين عاماً أكدت اللجنة

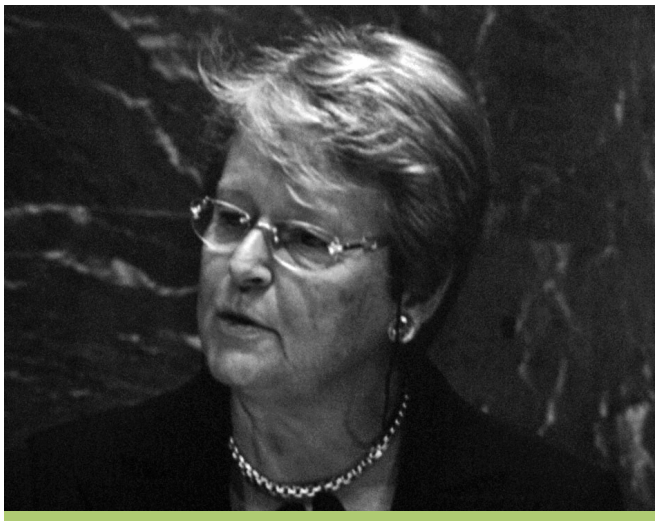

"إنّ الشك في خطورة الموقف يعد تصرفاً غير مسئولٍ ومتهوراً وغير أخلاقيٍ على الإطلاق، لقد انتهى وقت التشخيص وحان الآن وقت الفعل."

الدولية على النتائج التي توصل إليها علماء من ثلاثين دولة اجتمعوا فى فيلاش (Villach) – النمسا فى عام 1985 تحت رعاية المنظمة العالميـــة للأرصـــاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمجلس الدولي للعلوم. وأكـــد هؤلاء العلماء الذين مهدوا الطريق للمجموعة بين الحكومية للتغيرات المناخيـــة (IPCC) أنّ التغيرات المناخية بفعل الإنسان ممكنة ومعقولة.

لقد انتهزتُ الفرصة في مؤتمر تورنتو للمناخ عام 1988 لاقتراح عقد اتفاقية دولية تتعلق بنقل العلم والتكنولوجيا واتخاذ إجراءات عملية لخفـــض إنبعاثـــات الغازات الضارة، وقد وقّعنا هذه الاتفاقية عقب مرور أربعة أعـــوام مـــن هـــذا التاريخ.

إذَنْ ما هو الجديد اليوم؟ الجديد هو التخلص مـــن هـــذا الـــشك. إنّ تقريـــر المجموعة بين الحكومية للتغيرات المناخية (IPCC) هو تقرير واضح وكـــذلك تقرير ستيرن (التقرير الذي أعده السير نيكولاس ستيرن – المملكة المتحدة). إنّ الشك في خطورة الموقف يعد تصرفاً غير مسئولٍ ومتهوراً وغير أخلاقيٍ على الإطلاق، لقد انتهى وقت التشخيص وحان الآن وقت الفعل.

إنّ علينا نحن الدول الصناعية أن نتحمل القدر الأكبر من المسئولية، فنحن المسئولون عن تشبع الغلاف الجوى بالانبعاثات وعلينا تحمل الجزء الأكبر من المسئولية فى خفض هذه الانبعاثات وحَرِيٌّ بنا مجابهة بعض الصراعات والتغلب على بعض الصعاب.

دعوني أركّز على عوامل ثلاثة، أولاً: إننا لن نشعر بأثر التغيرات المناخية إلا بعد وقت طويل من اتخاذ القرارات السياسية الواجب اتخاذها. ثانياً: لن تستطيع أمة بمفردها أنّ تحل هذه المشكلة إذ أنّ مشكلة التغيرات المناخية ليس لها حدود معروفة. إنّ المسألة من الصعوبة بمكان حتى أنّ أكبر دولة لا تستطيع إحداث تغيرات بمفردها. ثالثاً: – وهو الأهم – إنّنا مقيدون بأزمة عميقة الجذور ألا وهي فقدان الثقة سواء بين الدول الصناعية والدول النامية من جهة وكذلك داخل مجموعات الدول من جهة أخرى.

هناك اعتقاد لدى كثير من الدول الصناعية بأنّ الدول النامية غير راغبة فى التعاون، وأنّ ما تقوم به هو أقل القليل. وعلى الجانب الآخر فإنّ لدى الكثير من الدول النامية قناعة أنّ دول العالم الصناعي قد تخلت عن وعودها بالمعونات المالية والتكنولوجية. وهناك دول كثيرة قلقة بشأن التكاليف والتنافسية، بينما تحجم كثير من الدول عن الوفاء بالالتزامات التي يتنصّل منها الآخرون .

وعلينا أن نتعامل بحساسية تجاه هذه المخاوف أثناء تقدمنا في هذا الصدد، لكن يجب ألا نحجب الرؤية وألا نفقد الإيمان بالقضية، وواجبنا أن نسعى لبناء الثقة وللوصول إلى مساحة تفاهم مشتركة. إنّ اتفاق كيوتو يحمل بين طياته التزامات محددة للدول المسئولة عن حوالي 30% فقط من الانبعاثات العالمية الحالية، وعلينا أن نتطلع إلى طموحات أكبر كثيراً في الاتفاق الجديد. وسوف يتطلب ذلك مساهمة الدول التي تنتج أعلى الانبعاثات، ليست فقط الولايات المتحدة الأمريكية بل كذلك كُبريات الدول النامية أيضاً. فعلى تلك الدول أن تأخذ على عاتقها التزامات محددة تجاه خفض الانبعاثات.

لقد شرعت حكومة بلادي – النرويج – في تحمّل التزامات جديدة. أولها أنّ النرويج أخذت على عاتقها التزامات تفوق التزامات كيوتو، حيث أنّها فى الفترة القادمة حتى عام 2012 سوف تخفّض الانبعاثات بنسبة 10% أكثر مما تتطلبه التزامات كيوتو، ومن ناحية أخرى فسوف تعمل النرويج على خفض انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية لتصل بحلول عام 2020 إلى 30% مما كانت عليه عام 1990.

لكن ذلك ليس كافياً، فمع حلول عام 2050 يجب أن تنخفض انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية انخفاضاً شديداً ويجب أن تصبح الدول الغنية في حالة التعادل الكربوني.

وهكذا يصبح الالتزام الثالث على النرويج هو أن تألو على نفسها خفض انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية ليكون مكافئًا لنسبة 100% من كل الانبعاثات بحلول عام 2050.

ولسوف تتحقق هذه الأهداف من خلال تنفيذ إجراءات مهمة تقوم بها النرويج ومن خلال استخدام آليات اتفاق كيوتو. وتتضمن الإجراءات المتخذة في النرويج إنشاء أول محطة قوى تعمل بالغاز في العالم وتتلاءم مع نظام احتجاز وتخزين الكربون، وهذه المحطة لم ينشأ مثلها بل ولم يتم التفكير فيها من قبل.

وعندما نفلح في ذلك، نأمل أن نحصل على التكنولوجيا التي تمكننا من تنقية المحطات التي تعمل بالفحم بتكلفة مقبولة تجارياً. ولن تصبح تلك التكنولوجيا مطلباً أساسياً من أجل المناخ فحسب بل ستدر علينا منافع أخرى كثيرة على المستويين المحلي والإقليمي أهمها تحسن الصحة العامة.

إنّ تطبيق حلول احتجاز الكربون عالمياً في مشروعات آليات التنمية النظيفة من شأنه خلق أنشطة استثمارية يصل رأسمالها إلى تريليون دولار. وسوف تعمل تلك المشاريع على نقل التكنولوجيا كما تؤدي إلى تدفق الأموال بشكلٍ أساس إلى الدول النامية من خلال مصادر تمويل جديدة وإضافية وبمشاركة من القطاع الخاص. وبإيجاز يمكن القول بأنّ هناك إمكانية كبيرة فى تنمية الحوافز للمزيد من التغيير والاستثمار.

من حق الدول النامية أن تتقدم، وأؤكد أنّ أحداً لا ينبغي له مطالبة الدول النامية بإبطاء تحركها صوب تحقيق الرفاهية. ولكن يجب تمكينها من تحاشي أكثر مراحل التنمية تلويثاً للبيئة وهي المراحل التي خاضتها كثير من الدول في الماضي.

واليوم فإنّي اعتقد أنّنا نقف على عتبة اقتصاد جديد وخصب: اقتصاد الكربون المنخفض الذي يمكن أن يساهم في تخليص العالم من الفقر وفي المحافظة على المناخ. هذه هي دعوانا ويمكن تحقيقها. إنّ علينا أن نتحرك نحو آفاق واسعة من خلال تحسين كفاءة الطاقة وزيادة استغلال الموارد المتجددة وتحسين الممارسات الخاصة بالزراعة والغابات والتركيز على التكيف ولاسيما فى الدول الأقل تقدماً والجزر الصغيرة.

ولكي يتسنى لنا تحقيق تقدم ملموس فعلينا أن نطور سوقاً عالمية حقيقية للكربون ترتكز على نطاق متزايد من آليات التنمية النظيفة. إنّ الاستثمار الكبير الحقيقي سوف يأتي عندما يطلب وزراء المالية وكبار المسئولين الماليين خفض الانبعاثات، لأنهم مضطرون لدفع مقابل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الخاصة ببلادهم! وعادةً ما تبدأ الانجازات العظيمة برؤية قد تبدو أقرب للجنون، ومن المعروف أنّ كثيراً من الطفرات العلمية المهمة لم تصادف تقديراً في البداية. وفي هذا السياق ربما كان علينا أن نتساءل: كم كانت التكلفة التي كان إنفاقها أمراً صائباً لتطوير أول مصباح كهربي؟

منذ ما يقرب من 40,000– 70,000 سنة مضت بدأ الصراع بين البشرية والغلاف الجوى، ويبدو أنّنا استطعنا التحكم فى هذا الصراع منذ مائتي عام، ولكننا تحولنا لممارسة ما يشبه أعمال السحر. إنّ عام 2007 سوف يكون عاماً حاسماً، أما القادة السياسيون الذين يعتقدون أنّ العالم سوف يعود إلى ممارسة أعماله المعتادة فإنّهم سيواجهون بغضب الجماهير. إنّنا نحتاج أن نشرع الآن في بناء نظام عالمي يتسم بالفاعلية. وربما تظن أنّنا قد نخفق ولكني أؤمن بغير ذلك، لأنّ الفشل ليس خياراً مطروحاً أمامنا.

دكتورة جرو هارليم براندتلاند مبعوثة الأمم المتحدة لشئون التغيرات المناخية. ويستند مقالها إلى كلمة ألقتها في الجلسة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة (CSD) التي عقدت في بداية هذا العام.